

الفصل السابع

نظرية سلوك المستهلك

1- سلوك المستهلك الفردي:

يقصد بالمستهلك الفردي (Consumer) أي وحدة اقتصادية تطلب سلعاً وخدمات استهلاكية، وقد تكون هذه الوحدة الاقتصادية فرداً أو عائلة. ويقوم المستهلك بطلب تلك السلع والخدمات من أجل إشباع رغباته ، وبما أن رغبات الإنسان متعددة و متزايدة وإن الموارد نادرة نسبياً ، فالإنسان يحاول أن يصل إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع وذلك في حدود دخله المحدود وهذا ما يطلق عليه سلوك المستهلك الرشيد أو العقلاني **Rational**، فسلوك المستهلك يتيح لنا معرفة الوسيلة التي يتبعها المستهلك للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الإشباع من خلال دخله المحدود وفي ظل الأسعار السائدة في السوق وعندما يتحقق ذلك يصل المستهلك إلى ما يسمى (بتوازن المستهلك) **Consumer's Equilibrium**.

وهنا لابد من القول إن دراسة سلوك المستهلك لا تهدف إلى وضع القواعد التي يجب أن يلتزم فيها بتصرفاته ، وإنما اعتبار تصرفات المستهلك هي نقطة البداية في دراسة سلوكه الاقتصادي، وبعبارة أخرى ، فإن ما يفعله المستهلك فعلاً يؤخذ بوصفه قاعدة مسلمة . وتبحث دراسة سلوك المستهلك في تفسير هذه التصرفات ، أي أن نظرية سلوك المستهلك هي نظرية وصفية **Descriptive** تصف تصرفاته الاقتصادية بناء على افتراض مهم وهو أن المستهلك شخص عقلائي ورشيد **Rational** يهدف أساساً إلى تحقيق أقصى إشباع **Le maximum De Satisfaction** ممكن من خلال إنفاقه لدخله.

إن الهدف البارز للفعالية الاقتصادية هي الإنسان، أي إشباع الحاجات البشرية، وهذا الهدف مرتبط بفكرة المنفعة **Utility** فكل غرض يشبع حاجة بشرية هو غرض نافع أو يتمتع بالمنفعة. وتسمى السلع التي تتميز بصفة إشباع حاجات الإنسان، أي التي تحتوي على منفعة ما، بالسلع الاقتصادية. وبما أنه من العسير جداً إشباع حاجات الفرد جميعها فلا بد إذاً من تنظيمها بموجب سلم للأولويات ينطلق من الأهم فالمهم فالأقل أهمية .

والمستهلك عندما يقرر شراء أي من السلع المختلفة يفترض أن يلتزم بهذا السلم وذلك لأنه عقلائي ورشيد. حيث أن المشكلة بالنسبة لأي فرد مستهلك تتمثل في كيفية وصوله إلى حالة التوازن، حالة تحقيق أقصى إشباع ممكن.

وباعتبار أن الحافز الرئيس الذي يدفع المستهلك لطلب سلعة أو خدمة هو الحصول على المنفعة. فالسؤال الذي يطرح نفسه ما هي المنفعة وكيف تقاس؟ في سياق الإجابة عن هذا السؤال يمكننا في الواقع أن نميز بين اتجاهين:

a - الاتجاه الأول: الذي تبني فكرة المنفعة القابلة للقياس، إذ يعتبر مؤيدو هذا الاتجاه المنفعة كحقيقة نفسية مستقلة عن كل ملاحظة خارجية وكمية يمكن قياسها بشكل مباشر تماماً كما تقاس الأوزان والأحجام والأطوال..... الخ، واستخدموا في سبيل ذلك ما يعرف بقانون تناقص المنفعة الحدية وتساوي المنافع الحدية.

b- الاتجاه الثاني: ويعرف بتيار المنفعة القابلة للتفضيل: يرى مؤيدو هذا التيار أن المنفعة غير قابلة للقياس الكمي، لكنها تدرك من خلال تصرف المستهلك الذي يسعى لترتيب الدرجات المختلفة من الإشباع المتوقع من مجموعات مختلفة من السلع وفق سلم تفضيل وحيد، أي أنه يضع هذه الدرجات في ترتيب (درجة أعلى أو أدنى من الأخرى)، بمعنى آخر يمكن للمستهلك المفاضلة بين مستويات متفاوتة من المنفعة تحقق له درجات مختلفة من الإشباع، مع افتراض أن الفرد يميل إلى تفضيل المستويات العليا بالمقارنة مع المستويات الأدنى. وقد لجأ ممثلو هذا التيار إلى استخدام أداة تحليلية تسمى "منحنيات السواء" إضافة لمفهوم المعدل الحدي للإحلال.

وسنتناول توازن المستهلك في الفقرات التالية من خلال دراسة نظرية المنفعة Utility Theory

وكذلك باستخدام منحنيات السواء Indifference Carves theory

2- نظرية المنفعة Utility Theory :

جاء بنظرية المنفعة ، لتحليل سلوك المستهلك ،الاقتصادي الإنكليزي وليم ستانلي جيفرنز William Stanley Jevons (1835-1882)، والفرنسي ليون فالراس Leon walrus (1834-1910) والنمساوي كارل منجر Karl menjer (1840-1921) وجاء بعدهم الاقتصادي ألفريد مارشال Alfred marshal (1842-1924) الذي نظم هذه النظرية في كتابه " مبادئ الاقتصاد " عام 1890 ، وبعد هؤلاء الاقتصاديين تم تناول هذه النظرية بالبحث والتفقيح إلا أن الأساس الذي بنيت عليه بقي كما هو (المستهلك الرشيد أو العقلاني يحاول أن يحصل على أقصى إشباع ممكن من السلع والخدمات من خلال إنفاق دخله المحدود).

وتعرف المنفعة بأنها: قوة خفية في الأشياء تستطيع تحقيق الإشباع، أي إنها قدرة الشيء على إشباع حاجة لدى الفرد سواءً كانت هذه الحاجة نافعة أم ضارة والمنفعة التي يحققها الفرد هي المجموع الكلي للإشباع المختلف الذي يحصل عليه .

والمنفعة التي نتحدث عنها لا يمكن رؤيتها بل يمكن الشعور فيها من خلال استهلاك الفرد لكميات معينة من سلعة ما . أي أن المنفعة المستمدة من أي سلعة تتوقف على مقدار الإشباع النفسي أو الشعور بالرضا الذي تحققه للمستهلك . إذاً المنفعة ليست شيء موضوعي في السلع بل هي شيء شخصي باعتبارها تعكس علاقة مباشرة بين الإنسان والسلع، لذلك تختلف من شخص إلى آخر، كما تختلف لدى الشخص نفسه من فترة زمنية إلى أخرى 0

ومن وجهة نظر اقتصادية يمكن القول طالما أنه تحقق صفة السلعة لشيء ما ، فإن له منفعة حتى ولو كان مضرًا أو منافياً للأخلاق مثال: السجائر، الكحول..... الخ.

ويعتبر الاقتصاديون إن أي مستهلك يسعى لأن يحقق لنفسه أقصى منفعة ممكنة من خلال دخله المحدود هو مستهلك عقلاني ورشيد ، وهذا يشكل في الواقع الأساس لفكرة المنفعة الحدية .
وللمنفعة من وجهة نظر اقتصادية الخصائص التالية:

a-تختلف المنفعة باختلاف الوقت والزمن . فالماء لشخص ظمآن تكون منفعته عالية ، ثم تتلاشى هذه المنفعة بمجرد حصول هذا الشخص على الماء .

b-تتصف المنفعة بالدورية . ففي المثال السابق تظهر المنفعة مرة أخرى بعد أن تتلاشى بمجرد شعور الشخص بالظمأ مرة أخرى .

c-تكون المنفعة كبيرة كلما أشبعت حاجة ملحة . فمنفعة الماء لشخص في الصحراء تكون أكبر من منفعة الماء له قرب النهر .

d-تختلف المنفعة من شخص إلى آخر فمنفعة المحراث للمزارع تكون عالية جداً في حين تكون منفعته منخفضة بالنسبة للبحار .

e-بعض السلع ترتبط منفعتها بمدى توافر السلع المكمل لها . مثل منفعة بنزين السيارة تكون قليلة جداً لمن لا يملك سيارة .

4- المنفعة بالتملك : وهي ذلك النوع من الخدمات التي يقدمها بعض الأشخاص للآخرين مثل خدمات المحامي والوسطاء التجاريين ، لأنهم يتخذون الإجراءات اللازمة لإعطاء صاحب الشيء حقوق الملكية القانونية .

4- المنفعة الحدية والمنفعة الكلية:

- أهمية التفرقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية :

تمثل نظرية المنفعة الحدية أسبق نظريات سلوك المستهلك إلى الظهور. ويمكن اعتبار التمييز بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية أهم تفرقة جاء بها التحليل الاقتصادي. فقد تمخض عدم التفرقة بين هاتين الفكرتين عن ظهور الكثير من علامات الاستفهام وشيوع الغموض في كثير من المناقشات العامة، كما أدى إلى جعل الكثير من الدراسات الاجتماعية المتعمقة عديمة الجدوى أو قليلة الأهمية .
ومن هنا توجب إيضاح كل من المنفعة الحدية والمنفعة الكلية والفرق بينهما .

A - المنفعة الحدية Marginal Utility:

تعرف المنفعة الحدية بأنها تلك المنفعة المستمدة من استهلاك وحدات إضافية من سلعة ما فإذا استهلك الفرد أكثر من وحدة فإن المنفعة الحدية هي دائما منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة ،
وهنا يمكن أن ننطلق من أن منفعة سلعة ما أو الإشباع الحاصل من استهلاكها قابلين للقياس الكمي بافتراضين أساسيين:

1- مقترحين أن الفرد قادر أن يعبر عنه بوحدات قابلة للعد وذلك لتحديد القيمة التي يتوقعها لسلعة ما أي عن درجة الإشباع التي يأمل في الحصول عليها من استهلاكها أي أن المنفعة قابلة للقياس حالها في ذلك حالة أحجام وأوزان الأشياء الأخرى .

هذا ما تبناه ونادى به "مارشال" في عرضه لنظرية طلب الفرد مستنداً إلى أسلوب تحليل المنفعة الذي تكلم عنه سابقاً مجموعة من الاقتصاديين أمثال "منجر ، جوفونز ، فالراس" .

وتفترض نظرية المنفعة الحدية بأن المنفعة قابلة للقياس الكمي باستخدام السعر الذي يدفعه المستهلك لشراء وحدة حدية كتعبير عن المنفعة التي سيحصل عليها المستهلك من هذه الوحدة وذلك -إن المنفعة الحدية للنقود ثابتة

2- إن وحدات السلع قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة

وقد ظهرت بعض الانتقادات لهذه الفرضية خاصة وأن بعض السلع غير قابلة للتجزئة وأن منفعة وحدة النقود ليست ثابتة وأن المنفعة الحدية تتناقص مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة وهذا ما يدعى "قانون تناقص المنفعة الحدية"

-قانون تناقص المنفعة الحدية :

بين أحد علماء النفس الألمان "غوسن Gossen" بأن شدة المتعة تبلغ حداً معيناً ثم تبدأ بالتناقص حتى تختفي عند درجة الإشباع الكامل .

ولقد طبق الاقتصاديون هذا المفهوم على المنفعة حيث قالوا إن المنفعة الإضافية الناتجة عن كمية متزايدة من سلعة ما تتناقص حتى تتعدم عند درجة الإشباع الكامل.

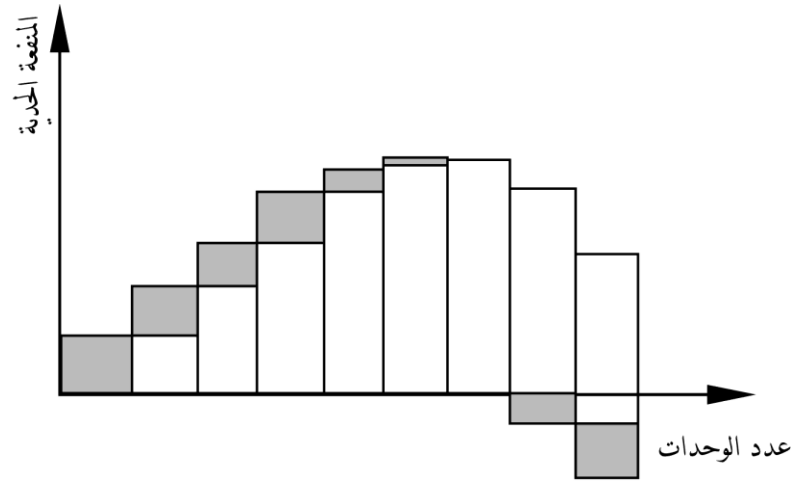
أي المنفعة الناتجة عن استهلاك كل وحدة إضافية من السلعة "المنفعة الحدية" والتي تمثل زيادة المنفعة الكلية الناتجة عن استهلاك وحدة إضافية جديدة من السلعة تتناقص حتى تتعدم عند درجة الإشباع وقد أطلق على هذه الظاهرة اسم تناقص المنفعة الحدية.

وفي الواقع توجد أنواع لا نهاية لها من الحاجات إلا أن لكل منها حداً أعلى متى اقتربنا منه قل شعورنا بالحاجة إليه وقد أطلق "مارشال" على هذه الظاهرة اسم قانون الحاجات القابلة للإشباع أو قانون تناقص المنفعة وعبر عن ذلك بقوله تزداد المنفعة الكلية لأي سلعة بالنسبة لأي مستهلك إذا ازدادت الكمية المتوافرة من هذه السلعة لدى المستهلك. إلا أن تزايد المنفعة يتم بسرعة أقل من تزايد الكمية .

فإذا كانت الكمية تزداد بمعدل ثابت فإن النفع منها سيتزايد بمعدل متناقص وتعبير آخر يتناقص النفع الإضافي الذي يستمده أي شخص من تزايد كمية سلعة لديه وذلك بالتدرج مع كل زيادة في كمية تلك السلعة .

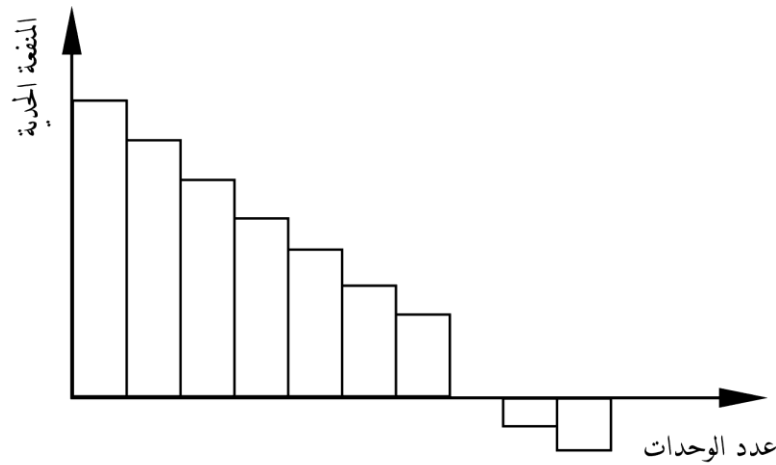
ومن المؤكد فإن سرعة تناقص المنفعة الحدية تعود لأسباب "نفسية أو وظيفية" فالوصول إلى درجة الإشباع يتم كلما ازداد الاستهلاك فمثلاً عندما يكون الفرد بأشد حالات العطش فإن منفعة الجرعات الأولى سوف تتزايد والجرعة الأولى ليست هي الأكثر منفعة وإنما قد تكون الجرعتين التاليتين أكثر منفعة ومنتعة عند الفرد ولكن بعد عدد معين من الجرعات سوف يقل الاستمتاع بالماء حتى ينعدم عند درجة الإشباع .

وفيما يلي التمثيل البياني لكل من المنفعة الكلية والحدية:



الشكل (39) يبين تزايد المنفعة الكلية وتناقص المنفعة الحدية

نلاحظ تزايد المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص ، بينما نلاحظ تناقص المنفعة الحدية حتى تتعدى ثم تصبح سالبة. والشكل التالي يبين تناقص المنفعة الحدية



الشكل(40)مدرج تناقص المنفعة الحدية

B-المنفعة الكلية Total Utility :

تعرف المنفعة الكلية بأنها عبارة عن مجموع المنافع الحدية . أو هي عبارة عن مجموع المنافع المحققة للمستهلك نتيجة استهلاكه لكميات محددة من سلع ما خلال فترة زمنية معينة . فإذا قام المستهلك بتناول مجموعة من وحدات سلعة غذائية خلال يوم فإن المنفعة الكلية نتيجة استهلاك وحدات إضافية من سلع ما تزداد ولكن بمعدل متناقص (وهذا هو قانون المنفعة الكلية) low of Total Utility .

والمنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص وهذا له ما يؤيده من واقع حياتنا . لنفترض أن مستهلك ما أراد استهلاك كمية من البرتقال ولنحاول أن نسجل بعض الملاحظات عند المنفعة الكلية التي يحققها لنفسه من جراء استهلاك كمية متزايدة من هذه السلعة خلال يوم ما . المتوقع أن تبدأ المنفعة الكلية التي يحصل عليها هذا المستهلك من الصفر قبل تناول أي شيء على الإطلاق ، ثم تتزايد مع تناول وحدة فأخرى من البرتقال . ولكن بعد عدد معين من الوحدات مثلاً بعد تناول ست وحدات قد يجد أنه لا يمكنه أو لا يرغب في أخذ الوحدة السابعة وأنه إذا تناولها فلن يشعر بأي إضافة إلى إشباعه أو منفعته الكلية .

وعلى ذلك نقول إن المستهلك قد وصل إلى حد الإشباع من هذه السلعة ، وعند الوحدة السادسة ،بدليل أنه لم يشعر بأي تقدير للوحدة السابعة.

ولنفترض أن المستهلك قد تمادى فأخذ الوحدة الثامنة فشعر بشيء من الضيق، هنا قد يجد أن ما تحقق له من منفعة كلية من الوحدات السابقة قد نقص بالفعل، والتغير السليم في هذه الحالة هو أن نقول إن المنفعة المحققة من الوحدة الثامنة كانت سالبة.

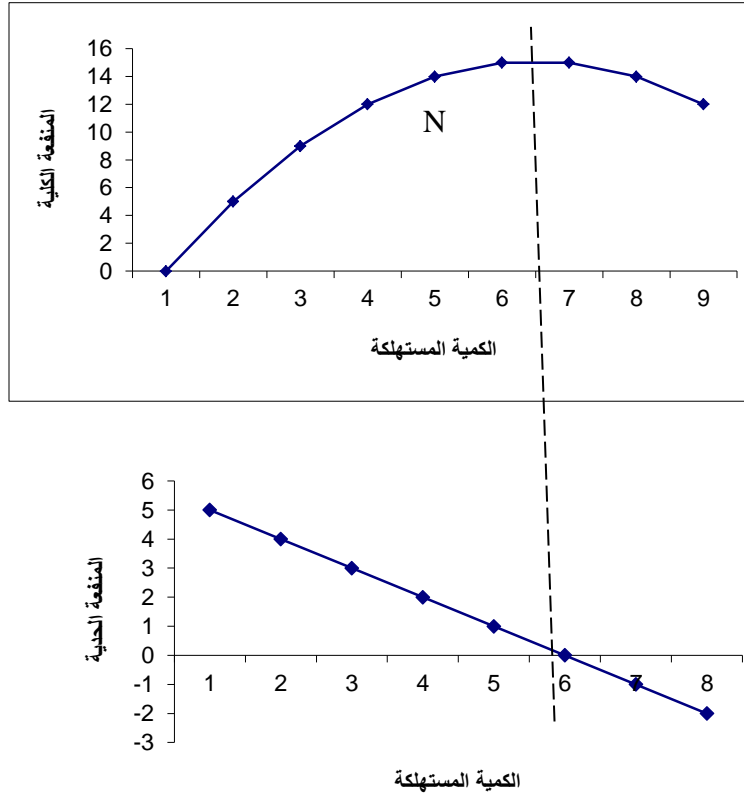
إذا فالمنفعة الكلية في هذا المثال كانت تتزايد إلى أن وصل المستهلك إلى الوحدة السادسة ثم بقيت ثابتة ، ونستطيع أن نقول الآتي : لو كانت المنفعة الكلية المحققة من تناول المستهلك لست وحدات في اليوم = x فإن منفعة الوحدة السابعة = صفر وعلى ذلك فإن منفعة الوحدات السبع هي نفسها منفعة الست وحدات حيث أن (x + صفر = x) فإذا افترضنا أن منفعة الوحدة الثامنة = $-y$ لأنها سالبة فإن المنفعة الكلية لثمان وحدات (x + صفر - y) أي أقل من منفعة ست وحدات . هذا المثال يمكن أن يتكرر في حالة أي سلعة ، طالما تذكرنا أننا نتكلم عن ظاهرة الاستهلاك خلال فترة معينة من الزمن، وعلى ذلك نستطيع أن نصور أن المنفعة الكلية المحققة لمستهلك ما من سلعة معينة خلال فترة معينة من الزمن تبدأ من الصفر، وتتزايد تدريجياً ولكن بمعدل متناقص، وعند نقطة ما وهي (N) تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأقصى لأن المستهلك قد وصل إلى حد الإشباع الكامل من هذه السلعة. وبعد النقطة (N) تتناقص المنفعة الكلية إذا استمر المستهلك باستهلاك وحدات إضافية من السلعة نفسها لأن منفعة هذه الوحدات ستكون سالبة. وإذا عبرنا عن المثال السابق بشكل جدول فإننا سنحصل على :

جدول رقم (18) المنفعة الحدية والمنفعة الكلية

المنفعة الكلية (وحدات المنفعة)	المنفعة الحدية (وحدات المنفعة)	كميات السلعة (بالوحدة)
5	5	1
9	4	2
12	3	3
14	2	4
15	1	5
15	0	6
14	1-	7
12	2-	8

نستنتج من الجدول ما يلي :

- a- إن الوحدة السادسة هي الوحدة الحدية لأن منفعتها الحدية = صفر أي عندما يتناول الفرد حبة البرتقال السابعة يشعر بالألم وبعدها تكون المنفعة سالبة.
- b- عندما يتزايد استهلاك الفرد عن الوحدة السادسة تصبح المنفعة الحدية سالبة.
- c- تبقى المنفعة الكلية هي في حالة ازدياد إلى أن تصل المنفعة الحدية إلى الصفر وبعدها تأخذ المنفعة الكلية بالتناقص، وإذا قمنا برسم البيانات الخاصة بالمنفعة الكلية والمنفعة الحدية الواردة في الجدول فإننا نحصل على كل من منحنىي المنفعة الكلية والحدوي وذلك كما يلي:



الشكل (42) يوضح العلاقة بين المنفعة الحدية والكلية

ومن خلال ما سبق نستنتج ما يلي:

- 1- ينحدر منحنى المنفعة الحدية من اليسار إلى اليمين.
- 2- يقطع المحور عندما تصل المنفعة الحدية إلى الصفر ومن ثم يصبح سالباً.
- 3- عندما تصل المنفعة الكلية إلى حدها الأعظم تصل المنفعة الحدية إلى الصفر .
- 4- تصبح المنفعة الحدية سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص .

6- توازن المستهلك:

سنعمد الآن إلى دراسة السلوك الذي ينتجه المستهلك في توزيع إنفاقه الكلي على السلع المختلفة بقصد الحصول على أقصى منفعة كلية ممكنة من الإنفاق على تلك السلع غير المجانية (أي السلع الاقتصادية التي لها ثمن).

ويسمى الوضع الذي ينتج عن هذا السلوك توازن المستهلك (**consumer's Equilibrium**) وسوف نحلل توازن المستهلك وتغييره في حالة تساوي أسعار السلع التي يقوم المستهلك بالإنفاق عليها وكذلك في حالة تباين هذه الأسعار .
أولاً- حالة تساوي الأسعار:

إن تحقيق هذا التوازن بالمقارنة مع المنافع الموجودة في مختلف السلع وذلك بافتراض أن السلع المرغوب استهلاكها ذات أسعار متساوية أي أن الفوارق بين درجة الإشباع والشعور بالرضا هي العنصر الوحيد للاختيار.

ومن الضروري هنا أن نذكر بان المنفعة الحدية كما مر معنا سابقاً نفترض أن السلع الاقتصادية تتغير بوحدات صغيرة قابلة للتجزئة وكذلك تناقص المنفعة الحدية.

بناءً على ذلك فإن شرط توازن المستهلك يتحقق عند حصوله على أقصى منفعة كلية ممكنة من إنفاقه على هذه السلع .عندما يقوم بتوزيع إنفاقه على تلك السلع والخدمات بحيث تتساوى المنافع الحدية بالنسبة لكل من السلع أي عندما:

$$MU_1=MU_2=MU_3=.....=MU_n$$

حيث: MU_1, MU_2, \dots, MU_n ترمز إلى المنافع الحدية للسلع الأولى والثانية وهكذا حتى السلعة النونية على التوالي.

فإذا كان المستهلك يقوم باستهلاك سلعتين فقط فإن شرط التوازن بالنسبة له يتحقق عندما يقوم بتوزيع إنفاقه بينهما بحيث تتعادل منافعها الحدية أي تصبح: $MU_2=MU_1$.

أما إذا لم يتحقق هذا الشرط حيث $MU_2 < MU_1$ مثلاً فإن المستهلك يستطيع زيادة المنفعة الكلية التي يحصل عليها بإعادة توزيع إنفاقه بحيث يزداد هذا النفاق على السلعة الأولى ويقل بالنسبة للسلعة الثانية. وسوف يترتب على هذا الإجراء بالطبع -وطبقاً لقانون تناقص المنفعة الحدية- تناقص المنفعة الحدية بالنسبة للسلعة الأولى وتزايدها بالنسبة للسلعة الثانية. ويستمر المستهلك في إعادة توزيع إنفاقه على هذا المنوال حتى يتحقق شرط التوازن وهو:

$$MU_2 = MU_1$$

إن هذا يعني بأن المستهلك العقلاني والرشيد لا يبحث عن استهلاك وحدة من سلعة ما طالما أن استهلاك وحدة إضافية من سلعة ثانية و بالسعر نفسه تحقق له منفعة أكبر، وبما أن المنفعة الحدية تتناقص بالنسبة لكل سلعة كلما زادت الكمية المستهلكة منها. فإن المستهلك العقلاني والرشيد سوف يمتنع عن استهلاك السلعة التي تؤمن منفعة إضافية أقل من تلك التي يمكن الحصول عليها من زيادة استهلاك سلعة أخرى، وبما أن المنفعة الحدية هي زيادة المنفعة الكلية الناتجة من وحدة إضافية من السلعة، فإن المنفعة الكلية من كمية معينة من السلع تتكون من جميع المنافع الحدية لمختلف السلع، وبالتالي فإن الكميات التي تحقق تساوي المنافع الحدية لجميع السلع المستهلكة، تحقق إشباع كلي أعلى من كل توزيع آخر للسلع.

مثال: لنفرض أن الوحدات المختلفة لسلعتين (B،A) متساوية السعر وليكن /10/ ل.س للوحدة الواحدة

لكل من السلعتين . وبأن هاتين السلعتين تمثلان المنافع الحدية المقدره كما هو في الجدول :

الجدول (19) قياس المنافع الحدية للسلعتين B،A

السلعة A	المنفعة الحدية	السلعة B	المنفعة الحدية
	ل A		ل B
الوحدة الأولى	15	الوحدة الأولى	100
الوحدة الثانية	13	الوحدة الثانية	9
الوحدة الثالثة	6	الوحدة الثالثة	6
الوحدة الرابعة	6	الوحدة الرابعة	0
الوحدة الخامسة	1		
الوحدة السادسة	0		

لنفترض أولاً أن المستهلك يملك دخلاً غير محدود ففي هذه الحالة بإمكانه أن يشتري (5) وحدات من A و (3) وحدات من B ويتوقف عن الشراء عند الوحدات الأخيرة التي تحقق له منفعة موجبة ويحصل بذلك على منفعة من A مقدارها $1+6+10+13+15=45$ ومن B على منفعة مقدارها $10+6+9=25$ وعلى منفعة كلية مقدارها $45+25=70$ من السلعتين معاً وهو اختيار أعلى من الاحتمالات الممكنة كلها.

لكن نحن نعلم من الفرض بأن دخل المستهلك محدود ، فلو فرضنا أن دخله المخصص للإنفاق على السلعتين A، B، كما يلي:

*الدخل=10 ل.س: ففي هذه الحالة سوف ينفق هذا الدخل على شراء السلعة التي تحقق له أكبر منفعة، أي سيقوم بشراء وحدة واحدة من السلعة A وتكون منفعتها الحدية $15/$.

*الدخل=20 ل.س: ففي هذه الحالة سوف يحصل على وحدتين من A وتكون المنفعة $28 = (13+15)$

*الدخل=30 ل.س: بإمكان المستهلك إما أن يحصل على ثلاث وحدات من (A) أو أن تحصل على وحدتين من (A) ووحدة واحدة من (B) وتكون المنفعة في كلتا الحالتين $38 = 15+13+10$.

*الدخل=40 ل.س: على المستهلك أن يحصل على ثلاث وحدات من (A) ويحصل على منفعة مقدارها $38/$ ووحدة واحدة من (B) ويحصل على منفعة مقدارها $10/$ وتكون المنفعة التي يحصل عليها من السلعتين $48/$.

ويكون المستهلك هنا في حالة توازن وذلك لتساوي المنافع الحدية للوحدة الثالثة من السلعة (A) مع الوحدة الأولى من (B) .

*الدخل=70 ل.س: على المستهلك أن يشتري $4/$ وحدات من (A) وثلاث وحدات من (B) ويحصل على منفعة كلية مقدارها $69/$ ويكون في حالة توازن وذلك لتساوي المنفعة الحدية للوحدة الرابعة من (A) مع المنفعة الحدية للوحدة الثالثة من (B) . وهنا لا يمكن أن يتوقف المستهلك عند شراء $3/$ وحدات من (A) مع وحدة واحدة من (B) بحجة تساوي المنافع الحدية وبالتالي تحقيق التوازن . لأن التوازن عندها يكون غير محقق لأنه بقي لدى المستهلك $30/$ ل.س من دخله لم تنفق . وبالتالي يكون المستهلك متوازناً إذا تحقق الشرط الثاني وهو أن:

الدخل المنفق = الدخل المخصص للشراء أو الإنفاق على السلعتين